المحور الثالث: تاريخ الفكر الاقتصادي.

المحاضرة رقم 6 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

أولا: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

ثالثا: مذهب التجاريين.

رابعا: مذهب الطبيعيين.

خامسا: المدرسة الكلاسيكية.

سادسا: نظرية كينز.

لقد حظيت العلوم الاقتصادية باهتمام الإنسان منذ القدم، لأنها تتصل اتصالا مباشرا بنشاطه وكيفية إشباع حاجاته ومبادلة ما ينتجه من سلع مع ما ينتجه فرد آخر، إلا أنه لم يدون آراءه في هذا المجال في مخطوطات خاصة. بل جاءت مبعثرة ومتفرقة فيما دوّن من مخطوطات تصور العلاقات الاجتماعية الإنسانية التي كانت سائدة حينذاك. وعليه فإن الاقتصاد السياسي لم يولد فجأة، وإنما مر بتطورات ومحاولات عديدة لشرح بعض الظواهر الاجتماعية. ونود أن نشير أن العصور القديمة والوسطى كانت لها أفكار اقتصادية، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى علم مستقل بذاته عن العلوم الاجتماعية الأخرى، ولذلك يفرق دائما بين فترة ما قبل العلم وهي الفترة التي تشمل المرحلة منذ نشأة البشرية وحتى مطلع القرن السابع عشر ميلادي، وفترة العلم، وهي الفترة التي أصبحت فيها الأفكار الاقتصادية ترقى لتكوين علم مستقل للاقتصاد، فربط

البعض بداية هذه الفترة مع كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، وربطه آخرون مع المدرسة الطبيعية....

أولا: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة. إن الأفكار والتأملات الاقتصادية قديمة قدم الفكر البشري، ومجموعة هذه الأفكار تسمى حضارة، وتعبر عن النمو والتقدم المتميز في عصر زمني معين، وفي بقعة جغرافية معينة، وقد شهدت البشرية حضارات قديمة متعددة، فهناك الحضارة الفرعونية القديمة التي مثلت أقصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهورها ونموها، وهناك أيضا الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية، بالإضافة إلى حضارات أخرى.

1-الفكر الاقتصادي في الحضارة الفرعونية. عاشت مصر الحضارة الفرعونية منذ أكثر من ثلاث آلاف عام قبل الميلاد، وتشير الكتابات إلى بلوغ الحضارة الفرعونية أقصى درجات التقدم والنمو في كافة المجالات، وكان الفرعون هو صاحب السلطة المطلقة، فكان يجمع بين السلطات الدينية والدنيوية، وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شؤون الأفراد وفي أنشطتهم المختلفة. ويمكن ان نشير إلى أهم الأسس التي قام عليها الفكر الاقتصادي في هذه الفترة، والتي تتمثل في:

أ/ الملكية المطلقة للحاكم: حيث كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية، فضلا عن ملكيته لكثير من فروع الصناعة والتجارة (يحتكر المحاجر ومناجم الذهب.)، إلى جانب المنافع التي كان للأشراف والكهنة التمتع بها من عائدات الثروة.

وقد شهدت مصر طفرة كبيرة في مجال الزراعة والصناعة، لاسيما صناعة التحنيط وصناعة المنسوجات. كما بلغت مصر الفرعونية أرقى مراحل التقدم في الفن المعماري والهندسي، ومن الأمثلة عن ذلك بناء الأهرامات التي عجز العلم الحديث عن

التوصل إلى كيفية بنائها، وكذا المعابد التي بنيت على أسس معمارية متقدمة تجسد بلوغ الحضارة الفرعونية إلى أعلى درجات التقدم والرقي.

ب/ نظام السوق والنقود: كانت التجارة الداخلية في العصر الفرعوني محدودة للغاية نظرا لندرة الملكيات الخاصة، فكان مجال التبادل السلعي محدود للغاية ويقتصر على بعض المنتجات الغذائية والحيوانات، وبعض المصنوعات الخفيفة. وكانت تأخذ صورة المقايضة. أما التجارة الخارجية فقد شهدت رواجا خاصة فيما يتعلق باحتياجات الطبقات الغنية ورجال الدين.

وفي غضون العصر الفرعوني ظهرت المعادن النفيسة وانتشر استخدامها كنقود، وكانت المعادن تأخذ في أول الأمر شكل سبيكة ذهبية، فكان يجب احتيار درجة نقاشها ووزنها قبل قبولها في التعامل، ثم أخذت النقود بعد ذلك شكل دراهم مصكوكة أي عليها كتابة تشير إلى وزن معين ودرجة نقاء معينة.

ج/ التخطيط: عرفت مصر الفرعونية أسلوب التخطيط لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، ويمكن ان ندلل على ذلك بالخطة المحكمة التي عرضها سيدنا يوسف عليه السلام للتغلب على مشكلة القحط التي واجهت مصر في عهده.

2-الفكر الاقتصادي اليوناني. لم يتطرق اليونانيون إلى الجانب الاقتصادي للمجتمع بصفة مستقلة، بل جاءت أفكارهم في هذا الصدد في نطاق بحوثهم في الفلسفة والسياسة والأخلاق. ولذلك كانت أفكارهم في الجانب الاقتصادي ضئيلة للغاية، ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين: الأول أن السياسة ونظام الدولة المدينة مانت تحتل أهمية كبرى في ظل العصر اليوناني، والثاني لضآلة أهمية الجانب الاقتصادي، نظرا لأن المجتمع اليوناني القديم كان مجتمعا قائما على الرق. ففي ظل مجتمع قائم على

استغلال الرقيق، فإن النشاط الاقتصادي كان يتسم بالبساطة والوضوح وغياب الحاجة إلى دراسات اقتصادية لعدم أهميتها في ظل نظام اقتصادي قائم على الرق. وعلى العموم فقد ارتبطت الأفكار الاقتصادية في العصر اليوناني بكتابات أفلاطون وأرسطو، اللذين وضعا اللبنة الأولى لإرساء دعائم الفكر الاقتصادي الحديث.

2-1- أفلاطون: لقد تعرض أفلاطون لبعض الأفكار الاقتصادية "الشيوعية" في كتابيه الجمهورية والقوانين، حيث بحث أفلاطون في متاب الجمهورية موضوع العدالة، مؤكدا أن مفهوم العدالة متصل اتصالا عضويا بالجماعة والدولة. وأوضح ان الدولة تقوم لحاجة الأفراد بعضهم لبعض، فالفرد لا يستطيع ان يقوم بذاته مستقلا عن غيره، ولا مناص له من اعتماده على الغير لإشباع حاجاته الأولية، وهذا الأساس الاقتصادي هو الذي يفسر عند أفلاطون قيام الدولة.

كما قرر أفلاطون ان أساس تنظيم الدولة هو تقسيم العمل، حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة، أو عمل واحد وفقا لمواهبه وكفاءاته، كما ان تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهيأ لها يزيد الإنتاج من حيث كميته ويحسنه من حيث نوعه.

2-2- أرسطو: برزت أفكار أرسطو في كتابيه السياسة والأخلاق، وقد عارض أفلاطون فيما يتعلق بنشأة الدولة، فالدولة حسبه لا ترجع إلى اعتبارات اقتصادية، وإنما إلى الغريزة الاجتماعية، والفطرة السياسية للإنسان، ويبين ان ظهور الدولة اقتضى تطورا تاريخيا من الأسرة إلى القبيلة إلى القرية ثم المدينة فالدولة. كما عارض أرسطو أفكار أفلاطون عن الشيوعية المؤيدة للملكية الجماعية لأنها تؤدي إلى منازعات بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع ما ينتجونه معا فيما بينهم، وفضل بدلا عن ذلك نظام الملكية الخاصة لأنه يتفق مع طبائع وغرائز النفس البشرية وتوفر الحافز على العمل،

حيث يحرص كل مالك على تنمية ملكيته فيزداد الإنتاج. ولكنه يرى ان الملكية الخاصة لابد وأن تكون مقيدة أخلاقيا وقانونيا لتستطيع أن تؤدي وظيفتها في خدمة المجتمع.

وقد كان لأرسطو أفكارا قيمة في الاقتصاد، أصبحت من أهم الأسس التي يقوم عليها علم الاقتصاد، وأهم هذه الأفكار ما يتعلق بتفسير القيمة والاحتكار والنقود. وفيما يلي موجزا عن اهم هذه الأفكار:

- لقد فرق أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة، قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. تلك التفرقة التي ظلت جزءا من الفكر الاقتصادي حتى اليوم، لأنها نقطة البدء في بحث نظرية القيمة التي تحتل مكانا رئيسيا في الاقتصاد السياسي.
- كما عرف أرسطو الاحتكار بانه انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، وهذا التعريف ما يزال يأخذ به حتى الآن. كما قرر أرسطو ان المحتكر يستطيع فرض الثمن الدي يراه. وانتقد الاحتكار باعتباره غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين.
- كما تطرق أرسطو إلى موضوع النقود من حيث نشأتها ووظائفها، وقرر أن النقود ظهرت لتلافي صعوبات المقايضة خاصة بعد زيادة عدد الأفراد المتبادلين وتعدد السلع، وأوضح أرسطو أن الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للمبادلات. كما ان النقود أداة لقياس قيم السلع المختلفة، أي نقيس بها قيمة السلع فنقول إن هذه السلعة تساوي كذا من وجدات النقد.

بالخلاصة يمكن القول ان أرسطو تميز عن كل الكتابات القديمة بميزة أساسية، وهي أنه لم يقتصر في بحثه على رسم "مدينة مثلى" بل قدم تحليلا لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعتبر أرسطو من هذه الناحية أول القدماء الذين وضعوا اللبنات الأولى لبناء علم الاقتصاد. فالحقيقة الثابتة أن أرسطو قد ترك بصمات واضحة في مجال الفكر الاقتصادي، وقد أثر تأثيرا كبيرا في تفكير العصور اللاحقة وخاصة العصور الوسطى، بل كانت هذه الأفكار أساس نشأة علم الاقتصاد.

3-الفكر الاقتصادي الروماني. لم يكن للرومان نفس الميل الفلسفي الذي تميز به اليونانيون، ولم يخلفوا وراءهم تراثا فكريا يمكن أن نستخلص منه أفكارا اقتصادية متميزة، حيث كان القانون هو المجال الذي ازدهر في تلك الفترة، ما أثر بشكل واضح على الفكر الاقتصادي في تلك الفترة.

وعلى العموم لم تأخذ المسائل الاقتصادية أهميتها لدى الإمبراطورية الرومانية باستثناء بعض الأفكار التي برزت على غرار تجريم الربا، واحتلال الزراعة لمكان الصدارة بين وجوه النشاط الاقتصادي.

ومن أهم اسهاماتهم الفكرية تطوير فكرة قانون الشعوب، والذي عرف بالقانون الطبيعي باعتباره قانونا طبيعيا ليس من وضع الانسان. ومن المبادئ القانونية التي قررها الرومان الصفة المطلقة للملكية الفردية، وهو ما يعرف بالمذهب الفردي، ومضمونه حق كل فرد في أن يفعل ما يشاء بملكه، وأن يمنع الغير منه كما يشاء. ويقرر المذهب الفردي من الناحية الاقتصادية أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تدخل فيها الدولة ولا تحدها إلا للضرورة القصوى، وعلى أساس هذا المذهب قام النظام الرأسمالي. وعلى العموم فالفكر الاقتصادي الروماني محدود

جدا مقارنة بالفكر اليوناني، إلا أن الرومانيين برعوا في الفكر القانوني، حيث لم يقتصر أثر القانون الروماني على الفترات التي ساد فيها الرومان، بل مازال أثره في الفكر والتنظيم القانوني قائما في العالم حتى الآن.

المحاضرة رقم 7 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

ثانيا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى. عرفت العصور الوسطى بأنها تلك الفترة الزمنية التي امتدت حوالي ألف سنة ميلادية، تبدأ من سقوط الإمبراطورية الرومانية في أيدي القبائل الجرمانية عام 476 م وانتهت بسقوط القسطنطينية في أيدي الاتراك عام 1453م. واتسمت العصور الوسطى بالركود الفكري في جميع المجالات حتى سميت بعصور الظلام، ويرجع ذلك إلى ان الحضارات في العصور الوسطى كانت تقوم على عقائد دينية تتعرض مع أفكار العلمانيين التي تزايد ظهورها في الفترات اللاحقة، ومكن ان نميز بين الفكر الاقتصادي الأوروبي والفكر الاقتصادي العربي.

1- الفكر الاقتصادي الأوروبي: لقد كانت الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى تعكس الحالة الموجودة في عصرهم، وتدافع عن بعض النقاط المذهبية التي يفضلون بها تنظيم على آخر، وتتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى فيما يلي:

أ- سيطرة الدين والكنيسة على كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني، ومن ثم فقد كانت الكنيسة صاحبة السلطة النهائية في مطابقة أية فكرة متعلقة بالنشاط الاقتصادي لتعاليم الدين، ولذلك كان الفكر الاقتصادي غير مستقل كعلم، بل كان تابعا لميادين الدين.

ب- لقد أرسى الدين المسيحي مبدأين أساسيين لهما أهمية اقتصادية خاصة، ويعتبروا من معالم الفكر الاقتصادي في هذه العصور هما تمجيد العمل، وعدم المساواة بين

الطبقات على اعتبار أن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها، وهذا المبدأ أسماه تاوني Tawny بعد ذلك بالنظرية الوظيفية للتنظيم الطبقي، ومن مقتضاه أن المجتمع يشبه الجسد الإنساني في أن لكل منها تركيب يتكون من أعضاء مختلفة، ولكل عضو وظيفته الخاصة التي تميزه عن الأعضاء الآخرين.

ج- كان الاتجاه الفكري العام منذ توماس الاكويني يرى مشروعية الملكية الفردية وأنها تفضل الملكية الجماعية، نظرا لأن الأخيرة تؤدي إلى زيادة المنازعات بسبب عدم وجود معيار لتوزيع الناتج بين من أسهموا فيه توزيعا يرضي الجميع- إلا أن المالك يجب أن يستخدم ملكيته للصالح العام، بأن يفيد منها الفقراء، وفي هذا الرأي يكون سان توماس قد تأثر بأفكار أرسطو الذي نادى بأن تكون الملكية خاصة والإنتاج بها عاما.

د- ساد الفكر الاقتصادي المعتدل الذي ينادي بعدم المغالاة في جمع الثروات المادية، وأن يحص كل إنسان على ما يكفيه ليعيش طيقا لظروف طبقته الاجتماعية، وليس أكثر من ذلك، وبرروا ذلك بان المغالاة في جمع الثروة تحول نسبة المرء، وتجعله يضع المال كغاية عليا فوق كل الغايات، ومنها المبادئ الدينية.

هـ- كان الاتجاه الفكري يعترف بالتجارة، ولكن يجب أن تكون تجارة عادلة ومشروعة، استنادا إلى فكرة العدالة التبادلية ومبدأ التكافؤ بين الالتزامات وتكون التجارة عادلة ومشروعة في حالة تحقيق ربح معقول يمكنه من الحياة ويكافئ عمله.

و- نادى سان توماس بتطبيق فكرة الثمن العادل، قيمة السلعة أو أجر العامل أو ربح المنتج يجب أن تكون كلها عادلة، وهذه العدالة يجب أن تتوافر لكل من البائع والمشتري- فضلا عن تحريم القرض بفائدة، فقد كان الاتجاه العام للكنيسة المسيحية

يستنكر الإثراء عن طريق إقراض المال بفائدة، وظلت هذه القاعدة سائدة معظم فترات العصور الوسطى.

ز – سيطرة النظام الاقطاعي كنظام اقتصادي لصيق بالأرض، حيث كانت الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة، وقد ترتب على ضعف السلطة الحاكمة والصعوبات التي صادفت نظام الرق، اتجه الامراء والنبلاء ورجال الدين إلى تكوين دول داخل الدولة، وأصبح كل منهما يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، وما عليها من رقيق، وكان يباشر سلطات الملكية والسلطات القضائية والتنفيذية داخل مملكته (الاقطاعية)، وظهر التنظيم الحرفي في المدن على أثر نمو التجارة الدولية، وقد استمر التنظيم الحرفي قائما مدة طويلة بعد انقضاء العصور الوسطى.

نخلص مما سبق أن الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى لا تحوي تحليلا علميا، ولكنها تطبيق مذهبي لمبادئ الدين في نطاق الثروة والاقتصاد، ولعل سان توماس الاكويني كان من أبرز المفكرين في العصور الوسطى، والذي تأثر إلى حد كبير بأفكار ارسطو، وقد ظلت السيطرة الفكرية للكنيسة على السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع الأوروبي حتى أواخر العصور الوسطى التي شهدت ضعف الكنيسة في مواجهة التطور الكبير في المناخ الاقتصادي، الامر الذي مهد لظهور آراء وأفكار جديدة للتجار في إدارة النشاط الاقتصادي، وكان ذلك إيذانا ببدء عصر التجاريين.

2- الفكر الاقتصادي العربي: لقد شهدت العصور الوسطى انتشار الفكر الاقتصادي العربي وبصفة خاصة الفكر الإسلامي على أثر نزول الإسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقد انتقل جانب من الفكر الإسلامي بشكل مباشر وغير مباشر إلى الفكر الغربي عن طريق أعمال ابن خلدون وتلميذه المقريزي، إلا أن الاتجاه الغربي

دأب على تجاهل الفكر الإسلامي، ولم ينل الفكر الاقتصادي الإسلامي العناية الكافية، ومازالت معلوماتنا عن اقتصاديات أوروبا في نفس الفترة. وسوف نتعرض للأفكار الاقتصادية عند أبرز اثنين من مفكري العالم الإسلامي وهما ابن خلدون والمقريزي، مع إرجاء الحديث عن النظام الاقتصادي الإسلامي إلى نهاية حديثنا عن تطور النظم الاقتصادية، حتى يتضح للقارئ أن الدين الإسلامي وضع نظاما اقتصاديا أسمى من جميع النظم الأخرى، والذي أصبحت مبادئه تطبق في العديد من الدول الغربية في الوقت الحاضر.

المحاضرة رقم 8 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

أ/ **الفكر الاقتصادي لابن خلدون.** كان عبد الرحمن ابن خلدون أحد مفكري القرن الرابع عشر(1332-1406)، ولد في مدينة الزيتونة بتونس، وعاش حياته بين تونس والمغرب ومصر، ومن أشهر كتبه "المقدمة" التي تعتبر مقدمة لعلوم التاريخ والاجتماع- غير أنه من خلال دراسته التاريخية والاجتماعية تعرض لبعض المسائل الاقتصادية، وحاول توضيح السلوك الاقتصادي للأفراد وللجماعات.

يعتبر ابن خلدون من أول من حددوا المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا وحاولوا معالجتها، وقد جاء ذلك من خلال اهتمامه بظاهرة العمران البشري، فمن خلال تعمقه في دراسة هذا العلم، واستطاع أن يدرك مدى أهمية النشاط الاقتصادي في تحقيق هذا العمران.

ومن أهم الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون أنه اعتبر النشاط الاقتصادي (العمل) هو الركيزة الأساسية للمجتمعات البشرية، كالنشاط الزراعي- النشاط الصناعي - النشاط التجاري- رعي- صيد..... وقد اعتبر ابن خلدون هذه الأنشطة مجتمعة من

أهم محددات ثروة المجتمع. أما العمل في دواوين السلطان أو في حراسته من قبل الأنشطة غير الطبيعية.

كما قدم نموذجا تحليليا لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، ويقوم هذا النموذج على عنصرين أساسيين هما تزايد السكان وتقسيم العمل، حيث نادى بضرورة تقسيم العمل في كافة المجالات الاقتصادية، كما أكد على ضرورة أن يكون الأفراد متعاونون جميعا في عمرانهم. فحسب ابن خلدون فإن كثرة السكان في كل مجتمع تؤدي إلى تقسيم العمل بينهم ذلك أن تقسيم العمل يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، فيزيد الدخل، ومن تم يزيد الطلب على السلع، فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادات أخرى للدخل. وبناء على ذلك يعتبر ابن خلدون أول من وضع نظرية عن تقسيم العمل، والتي بلورها آدم سميث في القرن الثامن عشر، حيث طبق هذه الفكرة على الاقتصاد الأوروبي، وبذلك أصبح هو صاحب هذه النظرية بالرغم من انه استوحى مبادئها من أفكار ابن خلدون.

كما اعتبر ابن خلدون العمل هو المصدر الحقيقي للقيمة، وقرر أن قيمة أي منتج تساوي قيمة العمل المبذول في انتاجه. لذلك يعتبر ابن خلدون أول من نادى بالنظرية المعروفة في الاقتصاد الكلاسيكي باسم "نظرية قيمة العمل".

كما أدرك ابن خلدون تأثير العرض والطلب وظروفها المختلفة في تحديد أثمان السلع، وفي تقلبات تلك الأثمان، حيث أكد على أن الصناعات تكثر إذا كثر طالبوها، وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة فإنها تعاني من الترك والإهمال.

كما قام ابن خلدون بتحليل ما يسمى اليوم ب "الريع"، فقد لاحظ أنه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادي تكون العقارات رخيصة الثمن، ثم عندما

تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي ترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران. فالفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها وقيمتها عندما يزيد العمران ويرتفع ثمنها إنما يتأتى من زيادة منفعة العقار، وبالتالي زيادة ما يعطيه من دخل، فيتولد بذلك ما يعرف باسم الريع، وهذا الأخير حسبه ليس من سعر المالك واكتسابه، وليس من مجهوده بل هو نتيجة تقدم الظروف العمرانية.

بالأخير يمكن القول أن أبن خلدون قد سبق عصره بأفكاره الاقتصادية القيمة، والتي تبنتها العديد من النظريات الاقتصادية الغربية، وأصبحت أساسا علم الاقتصاد في العصور. الحديثة.

ب/ الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364-1442). المقريزي هو المؤرخ تقي الدين أحمد بن المقريزي الذي يعود أصله إلى مدينة بعلبك في لبنان، ولد في القاهرة، ونشأ وتوفي بها. تتلمذ على يد ابن خلدون، وقد عاصر المقريزي أحد أكبر أزمة اقتصادية واجتماعية تمر بها البلاد متمثلة في الغلاء (ارتفاع الأسعار)، وفي مرض الطاعون، لذا راح يشخص هذه الأزمة ويبحث في أسبابها ونتائجها ووسائل علاجها في كتبه المتعددة التي تجاوزت مئة كتاب، والتي كان أبرزها "إغاثة الامة بكشف الغمة". . وبالرغم من ان المقريزي تأثر بأستاذه ابن خلدون وبأفكاره الاقتصادية إلا أنه سلك مسلك آخر في تفسيره للظواهر الاقتصادية. فإذا كان ابن خلدون اهتم بتفسير تلك الظواهر من خلال نظرية القيمة، فإن المقريزي قد حاول تفسيرها على أساس نقدي كما سنرى لاحقا.

بين المقريزي أن الازمة الاقتصادية ترجع إلى فساد سياسة الحكم، حيث كانت الطبقة الحاكمة تخص نفسها بكميات هائلة من الإنتاج الذي كان يتراكم لديها سواء

بسبب السياسة غير العادلة في توزيع الناتج، أو بسبب فداحة الضرائب التي كانت تجنيها من الشعب، وان الطبقات الحاكمة كانت تلجأ في كثير من الأحيان بعرض المخزون السلعي لديها في الأسواق بأسعار مبالغ فيها نظرا لاحتكارها هذا العمل، كما أرجع الأزمة أيضا إلى سوء الإدارة الاقتصادية وزيادة تكاليف عوامل الإنتاج المختلفة، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية.

وأدرك المقريزي أن سبب الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية يرجع إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وهو ما يعرف بالتضخم الذي يؤثر على مستوى الإنتاج والتشغيل وطريقة توزيع الدخل بما يضر مصلحة الطبقات الفقيرة، ويدفع المنتجين الحديين إلى الخروج من مجال الإنتاج، مما يساعد على الاحتكارات.

وأوضح المقريزي تأثير النقود على جميع المتغيرات الاقتصادية، نظرا لأن النقود غير محايدة، وعلاجا لظاهرة زيادة كمية النقود طالب المقريزي بضرورة سك النقود من معدن نفيس يتسم بكميته المحدودة، وهذا من شأنه أن يحد من قدرة الدولة على التوسع في الإصدار النقدي، وتقل كمية النقود المتداولة، كما طالب بأن تسك النقود من معدن واحد فقط، حيث أدرك أن استخدام معدني الفضة والنحاس كنقود أدى إلى اختفاء النقود الفضية واقتصار التعامل بالنقود النحاسية، نظرا لأن النقود الفضية لها قيمة تجارية أعلى من قيمتها الأسمية كنقود، ولهذا يفضل الأفراد عدم استخدامها كنقود وبيعها في الأسواق على أساس قيمتها التجارية، وهذا الفكر المتقدم للمقريزي هو أساس كل من قاعدة الذهب وقانون جريشام.

مما سبق يتضح أن المقريزي قد وضع الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي، فتعرض لكمية النقود، وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، وقد

استطاع أن يسبق عصره بوضع فكر اقتصادي أبعد من مرحلة التطور الاقتصادي الذي كان يمر بها عصره، أي أن المقريزي قد وضع أسس النظريات النقدية المعاصرة، وأدرك أن فساد الأمور في النهاية هو من سوء الحكام لا من غلاء الأسعار.

على العموم يمكن القول أن الفكر الاقتصادي العربي قد وضع العديد من الدراسات الاقتصادية الهامة في كافة المجالات كدراسة القيمة والأثمان والدراسات النقدية. أي انه كان فكرا متكاملا وسابقا على الفكر الاقتصادي الغربي، ومهد الطريق لتكوين علم الاقتصاد الحافل بنظرياته العديدة التي تقوم على الأفكار الاقتصادية التي وضعها المفكرون العرب أمثال ابن خلدون والمقريزي.

المحاضرة رقم 9 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

ثالثا: المدرسة التجارية (منتصف القرن 15- منتصف القرن 18). لقد أدى انهيار النظام الاقطاعي في الدول الاوربية في أواخر العصور الوسطى إلى تهيئة المناخ المناسب لظهور حركات فكرية تقوم على تقويض الدعائم الفكرية التي كان يقوم عليها النظام الإقطاعي، ومحاولة إرساء فكر اقتصادي جديد يوفق بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج إليه من قوة، ومصلحة الطبقة الجديدة وهي طبقة التجار، وعرف هذا الفكر الجديد بمذهب التجاريين.

ظهرت مدرسة التجاريين على إثر التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأوربية وعرفت باسم "الفكر المركنتالي" وبدأت هذه الأفكار في بريطانيا وهولاندا وفرنسا ثم امتدت إلى باقي الدول الاوربية، وقد استمر هذا التيار سائدا من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية في أوربا حتى منتصف القرن الثامن

عشر. وقد نشأت أفكار التجاريين مستندة على مجموعة من المبادئ التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أعتبروا أن أساس الثروة هو الذهب والفضة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يحوزه من ذهب أو فضة لأنه عن طرقهما يستطيع شراء ما يريد من المنتجات، وما يصدق على الفرد يصدق على الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة.

ومن أجل ذلك يرى التجاريين أن كل دولة يجب أن تعمل على زيادة رصيدها من الذهب والفضة، ويتم ذلك بالعمل على تشجيع الصادرات والإقلال من الواردات، وإذا ما تحقق فائض من الميزان التجاري سوف تضطر الدول الأخرى لدفع قيمته من المعادن النفيسة.

ونظر التجاريون إلى الثروة الكلية في العالم على أنها ثابتة الحجم، ويترتب على ذلك أن ما تكسبه دولة ما من معادن نفيسة يكون على حساب الدول الأخرى، وأكد التجاريون على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتوجيه مسار التجارة مع العالم الخارجي، بهدف تحقيق فائض في ميزانها التجاري، كما نادى التجاريون في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى، وبصرف النظر عما يحدث لها. ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطني واعتدائي، لأن كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها هي، ولأنها تحقق مصلحتها على حساب مصالح الدول الأخرى.

ويرى التجاريون أن الدولة مطالبة باستغلال مناجمها من الدهب والفضة إلى أقصى درجة ممكنة، وعلى الدولة أن تسعى إلى ضم المستعمرات التي تحتوي أقاليمها على مناجم الذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من هذين المعدنيين النفيسين.

وعلى صعيد آخر يرى التجاريون ضرورة المحافظة على مستويات أجور العمال عند أدنى مستوى له للمحافظة على تكاليف الإنتاج عند أقل مستوى ممكن، واستخدام كافة الموارد الاقتصادية بأقصى كفاءة ممكنة حتى تتمكن الدولة من ان تغزو بمنتجاتها الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وتقليل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن، حتى يكون هناك فائض سلعي يصدر إلى الدول الأخرى وبأسعار رخيصة نسبيا، ويصبح الميزان التجاري دائنا وبذلك يتدفق الذهب والفضة إلى الدولة.

2- صادف التجاريون مشكلة ارتفاع الأسعار، وبحثوا في هذه الظاهرة، وقدم حون بودان عام 1568 تفسيرا لهذه الظاهرة هو زيادة كمية النقود التي دخلت البلاد الاوربية في صورة ذهب وفضة على إثر زيادة صادراتهم عن وارداتهم، وربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة كمية النقود، أي أنه إذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، وهكذا وضع جون بودان أسس النظرية الكمية في قيمة النقود، والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق، وظل مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

وقد لاقى الفكر الاقتصادي عند التجاريين قبولا كبيرا من أغلب الدول الأوروبية لاسيما مع المستعمرات التي اعتبرت مناطق لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية، أو بتعبير آخر تطبيق ما عرف بالعهد الاستعماري.

تقييم مذهب التجاريين. يعتبر مذهب التجاريين النواة الأولى لإرساء النظام الرأسمالي، حيث استطاعوا تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائدا من قبل، ولكنهم لم يصلوا إلى إرساء علم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا، نظرا لربهم إياه بخدمة السياسة. بالإضافة إلى ذلك يمكن ايجاز بعض الانتقادات التي تعرض لها المذهب، وهي:

أ- لقد فسر التجاريون معنى الثروة تفسيرا خاطئا، نظرا لأن الثروة ليست هي الذهب والفضة، وإنما الثروة الحقيقية تتمثل في المقدرة الإنتاجية للدولة وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات.

ب- اعتبر التجاريون وجود فائض في الميزان التجاري هو الوضع الأمثل لها، حيث أثبت التحليل الاقتصادي خطأ هذا المبدأ، فوجود فائض في الميزان التجاري وتدفق الذهب والفضة لا يمكن أن يتحقق بصفة مستمرة، حيث أوضح آدم سميث أن تدفق هاتين السلعتين يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الداخل عن مثيلتها في الخارج، أي ارتفاع السلع الوطنية عن أسعار السلع الأجنبية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص الصادرات وزيادة الواردات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري ما يؤدي إلى خروج الذهب والفضة إلى الدول الأخرى.

ت- أخذ على سياسة التجاريين أنها ذات طابع عدائي، ذلك أن زيادة التنافس العدائي بين الدول يخلف نتائج سلبية على مختلف المستويات لاسيما في الدول المستعمرة التي انتفضت لتحصل على استقلالها.

بالرغم من الانتقادات العديدة التي عرفها مذهب التجاريين إلا أن أفكارهم أخذت طريقها نحو العصور التي تلتها، فقد مجدهم كينز في كتابه "النظرية العامة" عام 1936، وأوضح أن رأي التجاريين في زيادة الذهب والفضة في البلاد لم تكن ساذجة، بل أن زيادتهما التي تؤدي إلى زيادة النقود من شانها ان تعمل على انخفاض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، ومن ثم زيادة مستوى التشغيل وخفض مستوى البطالة. وبذلك يكون كينز قد أحيا أفكار التجاريين التي أخذت تبعث الحياة من جديد بعد أزمة الكساد العالمي في 1929.

المحاضرة رقم 10 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

رابعا: مذهب الطبيعيين. لقد نهجت العديد من الدول سياسة التجاريين، وترتب على ذلك إسراف الحكومات في التدخل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وأدى ذلك إلى بعض النتائج السلبية أهمها خمول التجارة وتخلف القطاع الصناعي على عكس ما كانت تهدف إليه السياسة التجارية، ومهد ذلك لظهور فكر جديد ينادي بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يخل بالحركة الطبيعية لهذا النشاط، والتي من شأنها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

وقد عرف الفكر الجديد باسم الطبيعيين الذي ظهر في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وبدأ الفكر الطبيعي في التبلور كمدرسة فكرية متكاملة الاتجاه على يد مجموعة صغيرة من الاقتصاديين منهم كيسناي، ريفيير، ميرابو... وقد تأثر الطبيعيون

في صياغة أفكارهم بفكرة القانون الطبيعي التي بدأت في الانتشار آنذاك، والتي كانت تجد أصولها لدى أرسطو ثم انتقلت منه إلى كتاب القانون الروماني، فالكنيسة في العصور الوسطى. ويقوم المذهب الطبيعي على فكرتين أساسيتين: الأولى فكرة النظام الطبيعي، والثانية الناتج الصافي، وكانت هاتين الفكرتين أساس لوضع سياسة اقتصادية متكاملة.

1- **فكرة النظام الطبيعي:** لقد اعتقد الطبيعيون ان العالم محكوم بقوانين عامة وثابتة لا تتغير، وان هذه القوانين لا تقتصر على العالم الطبيعي فحسب، بل تشمل المجتمع الإنساني أيضا، أي أن الظواهر الاقتصادية تخضع كما الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها.

اعتقد الطبيعيون أن القوانين الطبيعية بديهية وظاهرة بذاتها، وأن الأفراد الواعين لو تركوا أحرارا فسوف يختارون منهجا طواعية ودون قسر، لأن ذلك يتفق مع طبيعتهم الإنسانية ومصالحهم الشخصية، وكما أكدوا أن النظام الطبيعي يضمن التوافق التام والانسجام الكامل بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ومن هنا ظهر المبدأ الرئيسي لهذا المفهوم ألا وهو "دعه يعمل دعه يمر". وفي ضوء ذلك رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأجازوا ذلك في حدود ضيقة تتمثل في ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل والتعاقد دون المساس بحرية الآخرين، وفي العمل على حفظ الأمن وتحقيق العدل وحماية الوطن، كما نادوا بحرية التجارة الداخلية والخارجية.

وعلى ذلك فإن فكرة النظام الطبيعي تقوم في انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية لدى الطبيعيين على مبدأين:

أ- مبدأ المنفعة الشخصية، فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، فهي الحافز الذي يدفع بالأفراد نحو النشاط الاقتصادي.

ب- مبدأ المنافسة، بمعنى أن كل فرد عندما يحقق مصالحه الشخصية لابد وأن يدخل في منافسة مع الأفراد الآخرين في المجتمع، وهذه المنافسة من شأنها أن تحد من انطلاق كل فرد في تحقيقه منافعه.

ويرى الطبيعيون أن القوانين الطبيعية تتميز بخصائص هامة، وهي:

أ- أن القوانين الطبيعية مطلقة لا استثناء عليها، وكل محاولة من الفرد لعدم اتباعها تعود عليه بالضرر، فيضطر للرجوع إليها.

ب- أن القوانين الطبيعية عالمية، أي صالحة لأن تنطبق في كل بلد بصرف النظر عن ظروفه.

ت- القوانين الطبيعية أزلية لا تتغير ولا تتبدل.

ث- القوانين الطبيعية قوانين إلهية لأن الله – حسبهم- هو من فرضها.

2- **فكرة الناتج الصافي:** يرى الطبيعيون أن الثروة هي الناتج الصافي وليس الناتج الإجمالي للدولة، ويقصد بذلك ان العمل أو الإنتاج يجب أن يخلق ناتجا صافيا جديدا، وأن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي استخدمت في عملية الإنتاج. وبذلك يكونوا قد خالفوا التجاريين الذين يعتبرون أن ثروة الدولة التي تحقق لها قوتها لاقتصادية تتمثل فيما تملكه من ذهب وفضة ومعادن نفيسة.

وقد ترتب على هذا الاعتقاد لدى الطبيعيين أن اعتبروا الزراعة وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، كونها الوحيدة التي تؤدي إلى الحصول على كمية من الحاصلات أكبر من البذور التي استخدمت والمواد التي استهلكتها المزارعون أثناء

قيامهم بالإنتاج. أما التجارة والصناعة فيرى الطبيعيون انهما أنشطة غير منتجة رغم نفعيتهما، لأنهما يقتصران على تحويل أو تحوير أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن يضيفا ناتجا صافيا جديدا. وفي ضوء هذا الاعتقاد قدم الطبيب كيناي في كتابه "الجدول الاقتصادي" تفسيرا للدورة الاقتصادية، الذي رأى أنها تتم على النحو التالي:

أ- أن طبيعة المزارعون يحصلون على ناتج صافي من بيع منتجاتهم، جزء منه يذهب لملاك الأراضي الزراعية في مقابل استخدام أراضيهم، ويحتفظ المزارعون بالباقي.

ب- طبقة الملاك ينفقون ما حصلوا عليه، جزء يذهب لطبقة المزارعين مقابل حصولهم على منتجات زراعية، وجزء آخر يذهب لطبقة التجار والصناعة مقابل حصولهم على بعض منتجاتهم.

ت- طبقة المزارعين ينفقون جزء من دخولهم لشراء ما يلزم من التجار والصناع وبالتالي يحصل التجار والصناع على دخل من مصدرين (الملاك والمزارعين). ولكن ما يحصل عليه التجار والصناع يذهب مرة أخرى إلى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من منتجات زراعية ومواد أولية لازمة لمزاولة نشاطهم، ومرة أخرى تستخدم طبقة المزارعين ما تحصل عليه من دخل في تحقيق ناتج صافي جديد....وهكذا.

وباعتبار أن الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد الذي يحقق ناتجا صافيا، فقد نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة على فرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي في يد طبقة المزارعين، ذلك ان فرض ضرائب أخرى على الطبقات الأخرى من شأنه أن يعود سلبا على طبقة المزارعين.

السياسة الاقتصادية للطبيعيين: تقوم السياسة الاقتصادية عند الطبيعيين على الحرية الاقتصادية أي بترك النشاط الاقتصادي حرا، بأن تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، ويرون بضرورة إعطاء الأفراد حرية كاملة لتوحيد جهودهم إلى ما يعتقدون أن فيه مصالحهم الشخصية، حيث أن هناك توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ولقد قلمت سياسة الطبيعيين على أساس المبدأ الاقتصادي المشهور "دعه يعمل دعه يمر"، أي دع الأفراد يعملون، ودع السلع تنتقل بين البلاد دون أي تدخل من الدولة. ما يعني ان الطبيعيين نادوا بضرورة تخلي الدولة عن كافة السياسات والقوانين التي تدخلت بها في عصر التجاريين، وبضرورة إلغاء كافة الرسوم الجمركية أو باقي القيود المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية.

تقييم مذهب الطبيعيين: يعتبر الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين بداية لنشأة علم الاقتصاد، حيث قامت مدرستهم باستخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستنباط القوانين الاقتصادية التي تعالج الظواهر الاقتصادية المختلفة، كما كان للطبيعيين الفضل في جعل علم الاقتصاد مستقلا عن الفلسفة الدينية، كما يرجع الفضل لهم في تأسيس المذهب الفردي، وإعطاء فكرة دورة الناتج القومي وكيفية توزيعه. رغم ذلك تعرض المذهب لمجموعة من الانتقادات منها:

أ- فسر الطبيعيون فكرة الناتج الصافي تفسيرا ضيقا، حيث اقتصر الإنتاج في نظرهم على خلق ناتج مادي جديد يقتصر على الزراعة فقط، غير أن الدراسات الحديثة أوضحت أن الإنتاج لا يقتصر على خلق ناتج مادي جديد، بل يشمل أيضا كل عمل من شأنه خلق منفعة جديدة أو زيادة المنفعة الموجودة من قبل، والمنفعة هي كل إشباع لحاجة إنسانية. وعليه فالصناعة والتجارة تعتبر أيضا

أعمالا منتجة. ما يعني في الأخير عدم صحة نظريتهم في الضريبة الوحيدة التي تفرض على دخول المزارعين.

ب- أخذ على مذهب الطبيعيين أن الاقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة عامة. فالظواهر الاقتصادية تتسم بالديناميكية ومن ثم يجب أن تتغير تبعا للقوانين التي تحكمها.